النمو السكاني، التحدي العراقي الجديد

الكاتب: الاستاذ حيدر الخفاجي

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

النمو السكاني، التحدي العراقي الجديد

الكاتب: الاستاذ حيدر الخفاجي

يمثّل النمو الديمغرافي السريع والانفجار السكاني قضيةً هامةً تواجهها العديد من الدول، بما في ذلك العراق. حيث أن النمو السكاني السريع يشكّل تحديًا للاقتصاد والتنمية المستدامة في أي بلد، ويمكن أن يؤثر ذلك على الوضع المعيشي. والموارد الاقتصادية بشكل شامل. بصفة عامة، يعتمد مستقبل النمو السكاني على العديد من العوامل المعقّدة المتداخلة، بما في ذلك الديموغرافيا والسياسات العامة والاقتصاد والثقافة والتنمية الاجتماعية.

يُعتقد أن ارتفاع معدلات النمو السكاني في العراق، إذا لم يتم إدارته بشكل فعال، قد يؤدي إلى ضغوط كبيرة على الاقتصاد والموارد الطبيعية. حيث أن العراق يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط لتمويل مصروفاته، وعلى مدى العقد الماضي، شكلت عائدات النفط أكثر من 99% من الصادرات، و85% من ميزانية الحكومة، و42% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

وبحسب إحصائيات وزارة التخطيط، إن عدد سكّان العراق للعام الماضي 2023 قُدّر بـ43 مليوناً و324 ألف نسمة، لافتة الوزارةُ إلى أن نسبة النمو السنوي للسكان تبلغ 2.5%[2].

[1] البنك الدولي في العراق. https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview

[2] موقع الهيئة العامة للإحصاء والمعلومات الحكومية في العراق: https://cosit.gov.iq/

وإن نسبة الذكور – بحسب هذه الإحصائية – تبلغ 50.5% والإناث 49.5% بالمئة من مجموع السكان، موضحة أن نسبة السكان في الفئة العمرية أقل من 15 سنة حوالي 40% من مجموع السكان، فيما تبلغ نسبة السكان بعمر 15-64 سنة نحو 75%، ويشكل الشباب ضمن الفئة العمرية (15 – 24) سنة نسبة 28% من مجموع السكان[3].

ونحو 50% من سكان العراق يتركزون في محافظات (بغداد- نينوى- البصرة- ذي قار)، ويشكل سكان المدن (الحضر) 70% في مقابل 30% من نسبة سكان الريف، وقد لوحِظَ تحسن كبير في صحة الأطفال الرضّع ودون الخمس سنوات بعد تراجع معدلات الوفيات ضمن هذه الفئة إلى أقل من 20 وفاة لكل (100 ألف) ولادة حيّة، وهو ما انعكس إيجابا على تحسن معدل توقع الحياة وارتفاعه إلى 74 سنة[4].

وبحسب ما جاء في هذه الإحصائية فإن معدّل الخصوبة شهد تراجعاً من 3.66 في عام 2018، إلى 3.3 مولوداً للمرأة بعمر (15-49) في عام 2022، متوقعة أن يدخل سكّان العراق المرحلة الرابعة من مراحل التحولات الديموغرافية وصولاً لدخوله مرحلة (الهبة الديموغرافية) التي تقلّ فيها معدلات الخصوبة إلى مستوى الإحلال وتنخفض نسبة الفئات العمرية بعمر الإعالة مقابل زيادة نسب الفئات العمرية بسن العمل[5].

بعض التداعيات المحتملة للنمو السكاني السريع في العراق

ضغط على الموارد: زيادة عدد السكان يزيد الطلب على الموارد الأساسية مثل المياه والطاقة والغذاء والإسكان. وقد يكون من الصعب تلبية هذا الطلب المتزايد بسرعة وكفاءة، مما يؤثر سلبًا على جودة الحياة ويضعف الاستقرار الاقتصادي.

زيادة البطالة: قد يؤدي النمو السكاني السريع إلى زيادة معدلات البطالة، حيث يكون هناك عدد أكبر من الأفراد يبحثون عن فرص عمل من الموارد المحدودة المتاحة. وقد يزيد هذا الضغط على سوق العمل ويؤثر على الدخل والفقر والتفاوت الاقتصادي.

ضعف البنية التحتية: قد يكون من الصعب تلبية احتياجات البنية التحتية المتزايدة لمواجهة النمو السكاني السريع. تحتاج المدن والمجتمعات إلى توفير الطرق والمدارس والمستشفيات والخدمات العامة الأخرى لمواكبة النموّ السكاني، وقد يكون من الصعب تحقيق ذلك في وجه الزيادة السكانية الكبيرة.

زيادة الفقر: قد يؤدي النمو السكاني السريع إلى زيادة معدلات الفقر وتفاقم العدالة الاجتماعية. وقد يكون من الصعب توفير فرص العمل والخدمات الأساسية للجميع، ومن ثمَّ تتفاقم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

للتغلب على هذه التحديات، يلزم تنفيذ استراتيجيات شاملة للتنمية المستدامة تركّز على تعزيز فرص العمل وتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. كما يلعب التخطيط العائلي وتوفير الرعاية الصحية الجيدة دَورًا مهمًا في تحقيق توازن بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية. وتعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

---

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه.

الحاجة إلى عملية إحصاء سكاني في العراق

إنَّ عملية إحصاء السكان في العراق تتم بواسطة الهيئة العامة للإحصاء والمعلومات الحكومية في العراق، إذ تمثّل الهيئة المسؤولة عن جمع البيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد وإعداد التقارير والإحصاءات المتعلقة بها.

وبحسب الهيئة العامة للإحصاء والمعلومات الحكومية، تتم عملية إحصاء السكان في العراق عادةً بشكل دوري، وتهدف إلى تقديم صورة دقيقة لتركيبة السكان وتوزيعهم على مختلف المناطق الجغرافية في البلاد. تشمل العملية جمع البيانات من الأفراد والأسر وتحليلها للحصول على معلومات مثل العمر والجنس والتعليم والمهنة والدخل والتركيبة العائلية والإحصاءات الاجتماعية الأخرى[6].

هل هناك تباين في مجال الإحصاء في العراق؟

يمكن أن يكون هناك تباين في مجال الإحصاء في العراق، وذلك بناءً على عدة عوامل من الممكن أن تؤدي إلى تباين في عملية الإحصاء.

قد يؤثر الوضع الأمني والاستقرار السياسي في العراق على إمكانيات الجهات المعنية في تنفيذ عمليات الإحصاء بشكل كامل ودقيق. وقد تكون هناك تحديات في جمع البيانات في المناطق المتضررة من النزاعات أو الصراعات، بالخصوص في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك.

وتعد التحديات الديموغرافية والاجتماعية أيضًا عاملًا مؤثرًا في مجال الإحصاء في العراق. على سبيل المثال، قد تكون هناك تحديات في جمع البيانات في المجتمعات النازحة أو المناطق النائية أو المناطق التي يصعب الوصول إليها.

قد تؤثر التغييرات السياسية والتشريعة على طرق وأساليب جمع البيانات وتنفيذ الإحصاءات. وقد يتطلب تنفيذ إحصاء سكاني ناجح توافقاً وتعاوناً بين الأطراف المختلفة والالتزام بمعايير الدقة والشفافية.

وأخيراً تتطلب عمليات الإحصاء السكاني بنية تحتية قوية وموارد كافية، مثل الكوادر البشرية المدرّبة والتكنولوجيا اللازمة. وقد يكون هناك تحديات في توفير كلّ هذه الموارد في الوقت الراهن وإن وجدت فقد تواجه صعوبات جمّة في التنفيذ.

من المهم أن يتم تنفيذ عملية إحصاء سكاني بطرق دقيقة وموثوقة ومستمرة للحصول على بيانات محدثة وشاملة. إذ يجب أن يكون هناك تعاون واسع النطاق بين الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني لضمان نجاح هذه العملية. وفي بيان سابق لوزارة التخطيط صدر بمناسبة اليوم العالمَي للسكان، أشير إلى أنها تعمل على إجراء التعداد العام للسكان في هذا العام 2024، بهدف خدمة التنمية من خلال بناء قاعدة بيانات شاملة وكاملة عن واقع السكان في جميع المجالات، الأمر الذي سيخدم خطط التنمية، مبينة أن الحكومة أولت اهتماماً كبيراً لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء التعداد بعد توفير التخصيصات المالية[7].

---

[6] المصدر نفسه.

[7] التخطيط: عدد سكان العراق للعام الحالي وصل إلى 43 مليوناً و324 الف نسمة https://www.ina.iq/189184--43-324-.html

غياب الحلول الحكومية

يعد غياب الحلول الحكومية وعدم وجود اقتصاد داعم للزيادة السكانية السنوية مشكلة خطيرة قد تؤدي إلى زيادة عبء على الأفراد وتقليل إمكانية تراكم الثروة والاستدامة الاقتصادية. وبحسب مختصين اقتصاديين إذا كان الفرد العراقي مضطرًا لتوفير دخل لأكثر من خمسة أشخاص، فإن ذلك يضعه في ضغط اقتصادي كبير ويحد من قدرته على ترشيد الاستهلاك وتوفير المال. وهذا يؤدي إلى نمط استهلاك يعتمد على الاستهلاك الفوري ويفتقر إلى إمكانية التوفير والاستثمار[8].

ويرى بعض خبراء الاقتصاد أن المشكلة عميقة جداً لكون العراق بوضعه الحالي مرَّ بالعديد من التحديات والأزمات على مدى عقود عديدة. فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، والذي أدى إلى سقوط النظام السابق، وتلته فترةٌ من الاضطرابات والعنف والصراعات الداخلية، تبدو الأزمات متجددة ويتجدد تأثيرها السلبي في معيشة ونفسية الفرد العراقي، الذي ورث منظومة أخطاء طيلة عمر الدولة العراقية الحديثة، فكل تأسيس للنظام يأتي بجملة من المشكلات الجديدة إضافة إلى القديمة[9].

إذن يستدعي الوضعُ الحالي تنويع مصادر الدخل والتخطيط الاستراتيجي والاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية وتنمية المهارات البشرية، وتشكيل صندوق سيادي نفطي يمكن أن يكون آلية فعالة لإدارة ثروات النفط بطريقة مستدامة. ويجب أن يُصمم الصندوق بطريقة تحقق الشفافية والحكم الرشيد وتوزيع العائدات بطريقة عادلة، مع الأخذ في الاعتبار حماية حقوق الأجيال القادمة.

ويجب التركيز أيضاً على مناقشة قضايا التنمية والعدالة الاجتماعية كمسائل وطنية بالدرجة الأولى، والتي ترتبط بدور الدولة والنموذج الاقتصادي والاجتماعي المعتمد في البلد. وهذه المسائل لها أيضًا ارتباطات دولية، تتمثل في التزامات الدولة ضمن الاتفاقيات الدولية والتعاون الدولي من خلال خطط التنمية الدولية[10].

كما يمكن الاستفادة من التعاون الدولي وفقًا للمقاربات الدولية مثل خطة 2030، والتي تعتبر نتيجة لمفاوضات بين مكونات المجتمع الدولي وتوافقات متعددة[11]. هذه الإجراءات قد تستغرق وقتًا وجهدًا لِتنفيذها بشكل كامل، وتتطلب التعاون والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. لذا، ينبغي تنظيم دراسات دقيقة وتحليلات متعمقة لفهم التحديات المحتملة وتطوير استراتيجيات فعّالة لإدارة النمو السكاني في العراق.

---

[8] "الانفجار السكاني" في العراق يولد العشوائيات ويرفع منسوب الفقر https://shorturl.at/huwS0

[9] المصدر نفسه.

[10] جموعة أدوات لتعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في سياسات التنمية. صدرت في 2020. https://shorturl.at/aqAS1

[11] المصدر نفسه.

المصادر:

1- البنك الدولي في العراق:https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview

2- جموعة أدوات لتعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في سياسات التنمية. صدرت في 2020:
https://shorturl.at/aqAS1

3- موقع الهيئة العامة للإحصاء والمعلومات الحكومية في العراق: https://cosit.gov.iq/

4- التخطيط: عدد سكان العراق للعام الحالي وصل إلى 43 مليوناً و324 الف نسمة:
https://www.ina.iq/189184--43-324-.html

5- "الانفجار السكاني" في العراق يولد العشوائيات ويرفع منسوب الفقر: https://shorturl.at/huwS0